

9-5-2022

أحكام ديون الميت وحقوق دائنيه - دراسة فقهية قانونية مقارنة - The Provisions of Dead Person's Debt and His Creditors' Rights - A Comparative Jurisprudence Legal Study

Mohammed Bani Salama

The World Islamic Sciences University, mohadbanosalameh@yahoo.com

Mohammed Awad Al-Fauri

The World Islamic Sciences University

Omar Saleh Al-Akour

Jordan University

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Bani Salama, Mohammed; Al-Fauri, Mohammed Awad; and Al-Akour, Omar Saleh (2022) "أحكام ديون الميت وحقوق دائنيه - دراسة فقهية قانونية مقارنة - The Provisions of Dead Person's Debt and His Creditors' Rights - A Comparative Jurisprudence Legal Study," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 18: Iss. 3, Article 16.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol18/iss3/16>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

أحكام ديون الميت وحقوق دائنيه - دراسة فقهية قانونية مقارنة -

د. محمد عواد الفاعوري** د. محمد بني سلامة*

د. عمر صالح العكور***

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢١/٠٨/٢٢ م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/١٠/١١ م

ملخص

إن أحكام ديون الميت وحقوق دائنيه من المسائل المهمة في أيامنا هذه؛ فموضوعات الحق والميراث والديون من الموضوعات التي أشغلت الحيز الأكبر من جهد الفقهاء والعلماء ورجال القضاء والقانون، حيث يُعد موضوع قضاء ديون الميت من الأهمية، وجعل ترتيبه في المرتبة الثانية من الحقوق الثابتة بالموت.

وجاءت هذه الدراسة؛ لتبين مفهوم علمي الميراث والتركه وأهميتهما في الإسلام، ثم جاء بيان الحقوق المتعلقة بالتركه، وحق الورثة، وانتهاء شخصية المتوفى القانونية، وآلية حماية ديون أصحاب الحقوق، وآلية إثبات الديون على التركه، وحقوق الغرماء، ومدى استقلالية شخص الوارث عن شخصية المورث تجاه الدائن، وحماية ديون الغرماء.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن كل وارث ملزم بتسديد نسبة الدين للدائن بنفس نسبة ما آل إليه من التركه، وأن الديون لها أثرها على قسمة التركه، وأن موت المدين له أثره على الدين المؤجل. كما توصي الدراسة بضرورة العمل على استحداث تشريعات خاصة بأحكام ديون الميت، مع ضرورة إيجاد مذكرة إيضاحية لهذه التشريعات وتفسير القرارات القضائية.

The Provisions of Dead Person's Debt and His Creditors' Rights - A Comparative Jurisprudence Legal Study

Abstract

The provisions on the debt of the deceased and the rights of his creditors are important issues today. The issues of right, inheritance and debt are among the subjects that have taken up most of the efforts of jurists, scholars, and the law. The issue of paying off the debts of the dead is of importance and placed secondly among the rights that inviolable by death.

* أستاذ، كلية الشيخ نوح للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية – mohadbanosalameh@yahoo.com

** محاضر متفرغ، كلية الشيخ نوح للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

*** أستاذ، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية.

This study showed the concept of inheritance, legacy, its importance, and the characteristics of this system in the Islam. Then came the statement of the rights related to the inheritance, the right of the heirs, the end of the legal personality of the deceased, the numerous of heirs' rights, the mechanism for protecting the debts of rights holders, the mechanism for proving debts on the estate, the rights of debtors, the extent to which the heir is independent of the inherited towards the creditor and Protection of debtors' debts.

The study reached a set of results, including that each heir is obligated to pay the debt ratio to the creditor in the same proportion as the estate devolved to him, the debt had an impact on the division of legacies, and debtor's death has an effect on deferred debt.

The study also recommends the need for the development of particular legislations that should be introduced for debt provisions for deceased persons, and that an explanatory memorandum should be drawn upon such legislations besides the interpretation of judicial decisions. □

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فمن نعم الله ﷻ على هذه الأمة أن جعل لها نظاماً ربانياً للميراث إذ المال قسيم النفس في كثير من الآيات، والتفصيل فيه بالمحكم يقطع الظنون والمنتشبهات، وإيراد آية في سورة النساء عالجت مشكلات العرف الفاسد في من ثبت حقه بالبراهين الساطعات، وتولى سبحانه ذكر الأركان والأسباب والشروط والحقوق مرتبة بعضها على بعض؛ لتتضح معالم الطريق في إيصال تلك الحقوق، وكان لهذا النظام ما ميز به المسلمين بالإتصاف لكل مخلوق، يقول تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

أهمية الموضوع.

نجد أحكام ديون الميت، وحقوق دائنيه في الفقه الإسلامي والقانون من أبرز موضوعات وأعمال المحاكم اليوم، إذ تأتي الأهمية من خلال إبراز آلية وطرق المحافظة على حقوق الدائن، وكيفية الحصول على هذه الحقوق، وعدم تعثرها فمسألة تعلق الديون بالذمة أو انتهائها من المسائل المهمة التي تناولها الفقه الإسلامي والقانون الأردني خاصة في ظل الاختلاف الشائك اليوم بين الفقه والواقع والعلم والعمل. وكما هو معلوم أن الفقه الإسلامي فقه واقعي وعملي، وإذا فقد ميدان الفقه وغاب بالضرورة سيغيب الفقه نفسه، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث أهم المسائل المتعلقة بأحكام ديون الميت وحقوق دائنيه دراسة فقهية قانونية، ويُعد هذا الأمر من مظاهر رقي الفقه الإسلامي ودليل واقعيته.

أهداف الدراسة.

- تكمن أهداف هذه الدراسة في بيان ما يلي:
- ١- بيان مفهوم الميراث والتركعة في الإسلام.
 - ٢- معرفة الحقوق المتعلقة بالتركعة.
 - ٣- كيفية المحافظة على حقوق الورثة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الآتي: "ما طرق إثبات الديون على التركعة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ١- ما طرق حماية ديون الغرماء وأصحاب الحقوق؟
- ٢- ما المقصود بتعلق حقوق الغرماء بالتركعة؟
- ٣- ما أبرز الحقوق المتعلقة بالتركعة؟

الدراسات السابقة.

تعرض العديد من الباحثين لموضوع أحكام الديون والتركعات في العديد من الدراسات، ولكننا لم نقف على دراسة واحدة تتحدث عن أحكام ديون الميت، وحقوق دائنيه في الفقه والقانون، ومن أهم هذه الدراسات:

- (١) الموارث والوصايا في الشريعة الإسلامية والقانون، محمد بنى سلامة، وخلق آغا، دار الفكر للنشر، عمان، ٢٠٢٠، تناول فيه الباحثان الحديث عن الموارث في الشريعة والقانون الأردني بصورة عامة.
- (٢) أحكام ديون الميت المتعلقة بالتركعة - دراسة فقهية مقارنة، للباحثة، فاطمة محمد هيثم أبو منشار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، ٢٠١٩، تناولت فيها الباحثة الحديث عن أحكام الديون وما يتعلق بالتركعة من أحكام.
- (٣) حقوق الدائنين في التركعة في ضوء الشريعة الإسلامية وفقاً للقانون السعودي، الباحث عبد العزيز ابن محمد الصغير المركز القومي للإصدارات، مصر، ٢٠١٦، تناول الباحث في كتابه الحديث عن حقوق الدائنين في التركعة والديون العينية وأحكام التركعات والديون العينية وأحكام التصفية في الشريعة والقانون السعودي.
- (٤) أحكام التركعات في الفقه والقانون، للدكتور عبد الناصر أبو البصل، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، ١٩٩٩، تناول فيه الكاتب الحديث عن أحكام التركعات في الفقه الإسلامي والقانون.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت الحديث عن آلية إثبات الديون على التركعة والمحاكم المختصة في الفصل في هذه الدعاوى، وعن حقوق الغرماء ومدى استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث تجاه الدائن، وطرق حماية ديون الغرماء والمحافظة عليها من التعثر.

وجاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: نظام الميراث في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم علم الميراث والتركة وأهميتها في الإسلام.

المطلب الثاني: أركان وأسباب الإرث ومميزات نظام الميراث في الإسلام.

المبحث الأول: الحقوق المتعلقة بالتركة.

المطلب الأول: الحقوق الثابتة بالموت.

المطلب الثاني: تزامم الحقوق المتعلقة بالتركة، وآلية حماية ديون أصحاب الحقوق.

المبحث الثالث: حقوق الغرماء، ومدى استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث تجاه الدائن.

المطلب الأول: تعلق حقوق الغرماء بالتركة.

المطلب الثاني: استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث، وحماية ديون الغرماء.

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

نظام الميراث في الشريعة الإسلامية.

عمل الإسلام على إبطال أنظمة الميراث المعمول بها في الجاهلية وأبطل ميراث التحالف والتعاقد؛ ليعمل على بناء نظام إرث إسلامي أساسه الحق والعدل من أجل تحقيق بناء قوي للأمة^(١).

لذا نتناول في هذا المبحث الحديث عن نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، وأهم ما يتعلق بهذا الموضوع من أحكام.

المطلب الأول: مفهوم علم الميراث والتركة وأهميتها في الإسلام:

نتناول في هذا المطلب الحديث عن مفهوم علم الميراث والتركة، وأهميتها في الإسلام.

الفرع الأول: مفهوم الميراث والتركة في الإسلام:

أولاً: مفهوم الميراث في اللغة: من مصدر الفعل ورث وأصله (موراث)^(٢)، ويأتي على معنيين البقاء والانتقال^(٣).
ثانياً: مفهوم علم الميراث في الاصطلاح هو: (القواعد من الفقه والحساب بها يُعرف ما يخص كل صاحب حق من التركة، وبيان نصيب كل وارث)^(٤).

ثالثاً: مفهوم التركة في اللغة هي: (ما خلفه الميت من تراثه المتروك)^(٥).

رابعاً: مفهوم التركة في الاصطلاح: (ما يتركه الشخص بعد وفاته من أموال منقولة وغير منقولة دون النظر إلى كونه مديناً قبل موته أم لا)^(٦).

خامساً: التركة في القانون: عرف أحمد الداود التركة بأنها: (الأشياء المادية، والحقوق التي كانت للمورث وجرت عليها ملكيته)^(٧).

الفرع الثاني: أهمية علم الميراث والتركة في الإسلام:

تأتي أهمية هذا العلم من استمداد أحكامه من مصادر الشريعة الإسلامية، فهو من أجل العلوم، وقد عُني به الرعيل الأول دراية وفهماً، ونجد أنّ القرآن الكريم فصل كل ما يتعلق بهذا العلم من أحكام، فهو من أهم علوم النظم المالية الإسلامية يقول ﷺ: (تعلموا الفرائض وعلموها فإنه نصف العلم وهو يُنسى وهو أول شيء ينزع من أمتي)^(٨). ولذلك يعمل هذا العلم على التوزيع العادل للتركات، وهذه العدالة التي تشمل جميع أفراد المجتمعات، وذلك من خلال نظام التوريث الذي لا يقبل طعوناً؛ لاستتاده على أوامر الله تعالى؛ لذلك اهتم به صحابة رسول الله ﷺ، والفقهاء من بعدهم^(٩).

المطلب الثاني: أركان وأسباب الإرث ومميزات نظام الميراث في الإسلام:

نتناول في هذا المطلب أركان وأسباب الإرث، ومميزات هذا النظام المتكامل في إدارة الحقوق، ومراعاة قوة الاستحقاق، وهي على النحو الآتي:

الفرع الأول: أركان الميراث في الإسلام:

قبل الحديث عن أركان الميراث لا بد من تعريف الركن والشرط فالركن هو: (ما يتقوم به الشيء، وهو جزءه)^(١٠). والشرط هو: (ما يلزم من نفيه نفي أمر ما على وجه لا يكون سبباً لوجوده، ولا داخلاً في السبب)^(١١). أما أركان الميراث فهي^(١٢): الوارث وهو: من يستحق الإرث لأي سبب من أسبابه كالقربة أو الزوجية أو من يلحق بالأحياء، والمورث وهو الميت الذي يترك الأموال ويرثه أقاربه أو من يحكم القاضي بموته، والمورث وهو تركة الميت أو ما يتركه بعد موته من أموال، ولعل الشرط الأساس الذي يعيننا، هو ما نصت المادة (٢٨٠) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ على: (يشترط في استحقاق الإرث موت المورث حقيقة أو حكماً وحياة الوارث وقت موت المورث)^(١٣).

الفرع الثاني: أسباب الميراث:

تتعلق المطالبة الشرعية بوجود سبب يدفع المكلف لتطبيق ما يلزمه من الأعمال، والسبب هو: (ما جعله الشارع علامة على مسببه وربط وجود المسبب بوجوده وعدمه بعدمه)^(١٤). وقد بينت الشريعة الإسلامية أسباب الميراث، وهي: (القربة)^(١٥) والنكاح^(١٦) وهو ما يهمنا، ولا حاجة للحديث عن الولاء؛ لعدم أهمية الحديث عنه، وفي حال انعدام ما ذكر فإن التركة ترد لبيت المال لقوله ﷺ: (من ترك كلاً فإلي، ومن ترك مالا فلورثته، وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه)^(١٧).

الفرع الثالث: مميزات نظام الميراث في الإسلام:

يمتاز نظام الميراث في الإسلام بمجموعة من المميزات، فهو نظام رباني أحكمه الله ﷻ، ويعمل على توجيه الثروة من

جل عدم حصرها بيد فئة من الناس، كما يعمل على حماية وحدة الأسرة من خلال كونه نظامي إجباري، فيقوم على أساس سد الحاجة، ومراعاة الفرق بين حاجة الرجل والمرأة^(١٨).

المبحث الأول:

الحقوق المتعلقة بالتركة.

إن من بعض المسميات ما يعطي مهابة لدى القارئ والسماع، ومنها كلمة الحق، فهي اسم من أسماء الله تعالى، ومطلب لدى كل مخلوق من حيث الأهلية والأداء، ولها من الجلال ما يستدعي المهابة عند نكرها، ومن هنا فلا بد من إيراد المعنى اللغوي والاصطلاحي.

الحق لغة: مصدر للفعل حقّ، وتأتي بمعنى الوجوب والثبات والحق خلاف الباطل^(١٩)، **والحق في الاصطلاح:** اختصاص يُقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً^(٢٠) والحق مقيد بما ينفع المجتمع ويمنع الضرر عن الآخرين، وعليه يكون الإسلام قيد الأفراد في استعمال حقوقهم، فلا يكون الحق مطلقاً^(٢١).

المطلب الأول: الحقوق الثابتة بالموت:

الحقوق هنا مرتبة في الأداء بحيث لا يبقى شيء لأصحاب الحقوق فيما لو استغرق صاحب الامتياز كامل التركة، وهي مرتبة على النحو الآتي^(٢٢): - علماً أننا سنبتعد عن ذكر خلافت الفقهاء في هذه المسألة؛ تجنباً للإطالة ونكتفي بما عليه القانون -.

- ١- تجهيز الميت.
- ٢- قضاء ما هو ثابت بذمة الميت من ديون.
- ٣- تنفيذ وصايا الميت.
- ٤- حق الورثة وهذا الحق ثابت لهم بسببه ودون اختياره.

الفرع الأول: تجهيز الميت:

لم تنته الحقوق في شريعة الإسلام بالموت، بل راعت حال الإنسان قبل ولادته بثبوت حقوق الوجوب، وكذلك بعد موته، فوجب للميت من الحقوق ما لزم أداؤه تجاه المسلم وغير المسلم، ومن هنا نجد من العلماء من قدم ديون الميت على تجهيزه، وإلى هذا ذهب الحنفية^(٢٣) والمالكية^(٢٤) والشافعية^(٢٥)، وجاء تقديم قضاء الديون على الوصية من باب إبراء ذمة الميت، فالدين متعلق بذمة المتوفى قبل الموت، أما الوصية فهي تبرع مضاف إلى ما بعد الموت^(٢٦).

الفرع الثاني: قضاء ديون الميت:

يأتي قضاء ديون الميت بعد تجهيزه في الأداء، ويُعد هذا الحق في المرتبة الثانية، ويجب أداؤها قبل تقسيم التركة،

وعليه فديون الميت أنواع على النحو الآتي:

(ديون الله ﷻ، وديون العباد، وديون الصحة، وديون المرض).

والدين في اللغة هو: مصدر للفعل دان والجمع ديون وديان^(٢٧)، وفي الاصطلاح هو: (ما وجب في الذمة بعقد أو استهلاك، وما صار في ذمته ديناً باستقراضه)^(٢٨) وقيل هو: (ما يثبت في الذمة عن مال بسبب يقتضي ثبوته)^(٢٩). وقد قسّم القانون^(٣٠) الحق المالي إلى حق شخصي^(٣١) وآخر عيني^(٣٢)، وقد ثبتت مشروعية الدين في الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾ [البقرة: ٢٨٢] ويقول ﷺ في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: (إن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال: "أرأيت لو كان عليها دين أكننت تقضيه؟" قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقضاء)^(٣٣).

ولعل من أهم الديون التي قد تخفى على العباد ما كان حقاً لله تعالى الخاصة له سبحانه، فديون الله ﷻ هي الديون الخالصة لله ﷻ، وليس لها مطالب من العباد كالنذر مثلاً^(٣٤).

وقد اختلفت آراء الفقهاء في حكم هذه الديون، فذهب الحنفية^(٣٥) إلى القول بسقوط هذه الديون بالموت؛ فلا تؤدي من التركة، وذهب المالكية^(٣٦) والشافعية^(٣٧) والحنابلة^(٣٨) إلى القول بعدم سقوط هذه الديون بالموت، ويجب على الورثة تأدية هذه الديون من التركة، حتى لو لم يوص بها الميت. والراجح والله تعالى أعلم هو رأي الحنفية من باب التيسير على الناس. أما ديون العباد، وهي محل مشاحة لا مسامحة غالباً، فهي ما كانت للعباد خالصة، وقد تكون ديون عينية^(٣٩)، وقد تكون ديون شخصية أو مرسلة^(٤٠).

وقد اختلف الفقهاء في مسألة تقديم وتأخير هذه الديون - ديون الله وديون العباد - أيهما يقدم؟ حيث قدم الحنفية^(٤١)، والمالكية^(٤٢) ديون العباد على ديون الله بسبب سقوط هذه الديون بالموت، وعلل المالكية قولهم بأن ديون الله قائمة على المسامحة بخلاف ديون العباد، وذهب الشافعية^(٤٣) إلى القول بتقديم ديون الله على ديون العباد، ويرى الحنابلة^(٤٤) بأنها سواء في الأداء.

أما فيما يتعلق بديون الصحة^(٤٥) وديون المرض^(٤٦)، فقد ذهب فقهاء الحنفية^(٤٧) إلى القول بتقديم ديون الصحة على ديون المرض، وذهب المالكية^(٤٨) والشافعية^(٤٩) والحنابلة^(٥٠) إلى القول إنهما سواء في الأداء.

ولم يتناول قانون الأحوال الشخصية الأردني هذه المسألة، فيعمل وسنداً لذلك بنص المادة (٣٢٥)^(٥١). أما فيما يتعلق بالديون المؤجلة، فلا بد من النظر هل المسألة متعلقة في موت الدائن أم موت المدين؟ يرى جمهور الفقهاء^(٥٢) بأنه لا أثر لموت الدائن على الدين المؤجل، أما إذا مات المدين فقد ذهب الحنفية^(٥٣) والشافعية^(٥٤) إلى القول بحلول الدين المؤجل بموت المدين، وذهب المالكية^(٥٥) إلى القول بحلول الدين المؤجل بموت المدين؛ إذ إنه لا علاقة للدائن بموت المدين، في حين يرى الحنابلة^(٥٦) حلول الدين المؤجل بموت المدين إذا لم يوافق الورثة على توثيق الدين ولم يلتزموا بالدين المؤجل أو أدائه.

ولم يتناول القانون الأردني هذه المسألة، فيعمل بنص المادة (٣٢٥) من قانون الأحوال الشخصية الأردني.

الفرع الثالث: تنفيذ وصايا الميت:

الوصية في اللغة: (من وصيت الشيء إذا وصلته)^(٥٧) وفي الاصطلاح: (هي تبرع مضاف لما بعد الموت)^(٥٨)، وعرفها قانون الأحوال الشخصية الأردني بأنها: (تصرف بالتركة مضاف إلى ما بعد موت الموصي)^(٥٩). وقد ثبتت مشروعية الوصية بالكتاب والسنة والإجماع يقول تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، ومن السنة يقول ﷺ: (ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين له شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه)^(٦٠). وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية^(٦١)، ويأتي تنفيذ الوصايا بعد تجهيز الميت، وسداد ديونه.

الفرع الرابع: حق الورثة وانتهاء شخصية المتوفي القانونية:

المستحقون للتركة عند الحنفية^(٦٢) على الترتيب هم: (ذوو الفروض، والعصبات النسبية، والعصبات السببية، والرد على أصحاب الفروض النسبية، وذوو الأرحام، ومولى المولادة، والمقر له بالنسب على الغير، والموصي له بأكثر من الثلث، وبيت المال)، وترتيبهم عند المالكية^(٦٣) على النحو الآتي: (أصحاب الفروض، والعصبات النسبية، والعصبات السببية، والرد على أصحاب الفروض، وذوو الأرحام، وبيت المال). وقد اكتفينا بذكر ما جاء عند السادة الحنفية والمالكية؛ تجنباً للإطالة وتماشياً مع القانون.

وجاء في نص المادة (١١٠٩) من القانون المدني الأردني (بعد تنفيذ التزامات التركة يؤول ما بقي من أموالها إلى الورثة بحسب نصيبه الشرعي، أو بحسب نصيبه من القانون)^(٦٤).

وجاء هذا الترتيب في نصوص المواد القانونية (٢٨٥-٢٩٦) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ وتحديث هذه المواد عن أصحاب الفروض، ونصت المواد من (٢٩٧-٢٩٩) على العصبات، ونصت المادة (٣٠٠) على الوارثون بالفرض والتعصيب.

ونصت المواد (٣٠١ - ٣١٠) على ميراث ذوو الأرحام وعليه يمكن القول ووفقاً للتشريعات الأردنية بانتهاء شخصية المورث - الميت - القانونية، ولا يبقى له ملكية على ممتلكاته وأمواله حيث تنتقل هذه الملكية بصورة طبيعية للورثة سناً للقوانين والتشريعات المعمول بها، ويخلفه على أمواله أو جزء منها خلافة إجبارية، ولكن السؤال هل يعتبر الوارث مالكاً قبل التسجيل في السجلات العقارية المختصة أم لا؟! وهل يمكن للوارث التصرف بهذا الحق قبل التسجيل بالسجلات العقارية^(٦٥)؟!؟

المطلب الثاني: تزامم الحقوق المتعلقة بالتركة وآلية حماية ديون أصحاب الحقوق:

من مقاصد التشريع الإسلامي ضبط الحقوق المتعلقة بالضروريات الخمس، ومنها المال ولا بد من ضبط المسار في إيصاله لأصحابه، ولو تزاممت الحقوق، فجاء هذا المطلب ليعالج تزامم الحقوق المتعلقة بالتركة، وآلية إثبات الديون على التركة، وآلية حماية هذه الحقوق.

الفرع الأول: تزامم الحقوق المتعلقة بالتركة:

يأتي سداد ديون الميت في المرتبة الثانية بعد تجهيزه، وحقهم في الاستيفاء مقدم على تنفيذ الوصايا وتقسيم التركة، ويبرز هذا الدين في أفضليته بالاستحقاق على النحو الآتي^(٦٦):

١- استحقاق الدين لجميع التركة هذا يعني سقوط الوصية وحق الورثة من التركة؛ لعدم محلها، وعند عدم الاستغراق يقل النصيب، وأن هذه الحقوق -الديون- تؤثر على ملكية وانتقال التركة لهم -الموصى لهم والورثة-.

٢- الديون لها أثرها على تصرفات الموصى لهم، والورثة كما أن لها أثرها على قسمة التركة عليهم.

وعليه فإن ترتيب الديون يمنح الديون قوة على بقية الحقوق، هذه القوة تخولها التأثير في ترتيب العديد من الأحكام الفقهية^(٦٧) (ملكية النماء المتحصل في الفترة التي أثمرت عليها، إبطال تصرفات واضع اليد على تركة الميت، ... إلخ)، وقد جاءت قرارات محكمة التمييز الأردنية تؤكد ذلك في القرار (٢٠١٠ / ٢٠٩١) والصادرة عن محكمة التمييز بصفتها الحقوقية^(٦٨).

(وبما أنه من المقرر قانوناً أن تركة المتوفي تنتقل إلى الورثة بمجرد الوفاة فوراً حسب الحصص الشرعية وبعد سداد الديون المترتبة على مورثهم، وفي حالة انتقال الحصص الإرثية للورثة قبل سداد الدين فإن الورثة يلزمون بسداد الدين بمقدار حصصهم الإرثية، وبما لا يتجاوز ما آل إليهم من تركة مورثهم تطبيقاً لنص المادة (١٠٨٦) من القانون المدني الأردني والقرار (١٩٩٣ / ١٣٦٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ والصادر عن محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية (كل واحد من الورثة ملزم بتسديد نسبة من الدين للدائن بنفس نسبة التركة التي آلت إليه، وأن القول بخلاف ذلك فلا إخلال بالقاعدة الفقهية "الغرم بالغنم")^(٦٩).

وبما أن المستفاد من المادة (١١٠٧) من القانون المدني الأردني أن للدائن الرجوع على الورثة في حدود ما عاد عليهم من التركة في حالة عدم تمكنه من استيفاء دينه لعدم إثباته في بيان وصي التركة وغيرها من القرارات الأخرى^(٧٠) مع ضرورة الإشارة هنا إلى مسألة مهمة جداً، وهي هل هذه الحقوق موثقة بموجب السندات الرسمية، وهناك حقوق الامتياز وهي مقدمة على بقية الحقوق بالاستيفاء علماً أن لها قوة مستمدة من القانون، وهي تستوفى بحسب طبيعتها من جميع التركة حتى لو استغرقتها، ومنها (الرسوم والنفقات القضائية)^(٧١).

الفرع الثاني: آلية إثبات الديون على التركة والمحاكم المختصة في الفصل في هذه الدعاوى:

يتم إثبات الديون^(٧٢) على التركة إما بإقرار ورثة الميت بثبوت الدين على مورثهم، أو بالبينة الشخصية أو الكتابية^(٧٣).

وفيما يتعلق بالإقرار وهو لغة: الإذعان والاعتراف بالحق^(٧٤)، وفي الاصطلاح: عرفه المرغيناني من الحنفية بأنه: (إخبار عن ثبوت الحق)^(٧٥) وثبتت مشروعية الإقرار بالكتاب^(٧٦) والسنة^(٧٧)، والإجماع^(٧٨) والمعقول^(٧٩) وحكمه للزوم، وهو حجة في رجحان الصدق، وجانبه إذا كان المُقر غير منهم في إقراره على نفسه^(٨٠).

ولا بد عند النظر في موضوع إقرار الورثة بدين على مورثهم، هل هو من جميع الورثة؟ أم من بعضهم وإنكار باقي الورثة؟^(٨١)

- ١- يُعد الإقرار من جميع الورثة، ويقضى على الجميع بإقرارهم، ويؤخذ مقدار الدين من حصصهم الإرثية، ويعتبر إقرار الورثة هنا كإقرار المتوفى، ويجب الوفاء من التركة لتعلقه بها^(٨٢).
- ٢- إذا أقر أحد الورثة وأنكر الآخرون، فيكون الإقرار حجة قاصرة على المقر فقط، واختلف الفقهاء هنا فيما يلزمه من الدين، فذهب الحنفية^(٨٣) والمالكية^(٨٤) والشافعية في القديم^(٨٥) إلى أن المقر ملزم بمقدار الدين، وذهب المالكية في قول آخر^(٨٦) والشافعية في الجديد^(٨٧)، والحنابلة^(٨٨) إلى القول بأن الوارث المقر ملزم بالدين بمقدار حصته الإرثية. وجاء في نص المادة (٧٩) من مجلة الأحكام العدلية (المرء مؤاخذ بإقراره إلا إذا كان إقراره مكذباً شرعاً)^(٨٩).
- ٣- يجوز إقرار الوارث بالدين على الميت ولا يقبل من غيره فهو يزعم أن ما في يده حق لغيره فيقبل إقراره على نفسه بذلك^(٩٠).
- ٤- لا بد من إثبات الدين بالبينة حتى لو أقر بذلك أحد الورثة؛ لأن الحكم يتعداه إلى بقية الورثة، والبينة هنا أن يحلف المدعي -المقر له- وإذا حلف فإنه يستحق الدين من جميع الورثة، وإذا نكل عن اليمين يأخذ ما أقر به الوارث من الوارث^(٩١).
- وبرى القانون الأردني في هذه المسألة أنه لا بد من تحليف المدعي يمين الاستظهار^(٩٢) حتى لو أثبت هذا الدين. ومن طرق إثبات الديون البينة -الكتابة- تُعد الكتابة من المسائل المهمة في إثبات الديون والكتابة هي الخط^(٩٣)، وهي في الاصطلاح الخطوط التي توثق الحقوق بالطرق المتعارف عليها؛ وذلك للرجوع إليها عند اللزوم^(٩٤).
- وكتابة الدين تعني، تسجيل وتوثيق الدين وحفظه من أجل المحافظة عليه من الضياع عند ضرورة الرجوع إليه حيث حث الإسلام على توثيق الديون في آية الدين من سورة البقرة.
- وقد ذهب جمهور الفقهاء^(٩٥) إلى القول بعدم حجية الخط بسبب الخوف من التزوير، في حين ذهب متأخرو الحنفية^(٩٦)، وابن القيم^(٩٧) إلى القول بأن الخط من وسائل الإثبات التي يحتج بها في حالة النقص، وذلك بشرط انتفاء التزوير.
- وتقسم الأدلة الكتابية إلى:
- سندات رسمية^(٩٨)، وسندات عرفية^(٩٩).
- وقد بينت نصوص المواد (١٦٠٩) و (١٦٣٠) و (١٠١) و (١٦١١) من مجلة الأحكام العدلية ما يتعلق بهذه المسألة.
- وعليه تُعد الكتابة من وسائل الإثبات والتوثيق والأصل أنه ينتهي مع الكتابة والمنازعة والمخاصمة والجحود والنسيان والظن باعتبار الكتابة من الصكوك القانونية، والحجج الملزمة التي يصح بها إثبات الدين^(١٠٣).
- ووفقاً للتشريعات الأردنية القانونية، فقد نصت المادة (١٠/٢) من قانون أصول المحاكمات الشرعية على: (تتظر المحاكم الشرعية وتفصل في المواد التالية: تحرير التركات الواجب تحريرها والفصل في الادعاء بملكية أعيانها، والحكم في دعاوى الديون التي عليها إلا ما كان منها متعلقاً بمال غير منقول، أو ناشئاً عن معاملة ربوية وتصفياتها وتقسيمها بين الورثة، وتعيين حصص الوارثين الشرعية والانتقالية)^(١٠٤).
- وسنداً لنص المادة (٣٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية (الدعاوى المتعلقة بالتركات أو التي يرفعها الدائن قبل

قسمة التركة، تكون من اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها محل فتح التركة، كذلك الدعاوى التي يرفعها بعض الورثة على بعض قبل قسمة التركة^(١٠٥).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا بد من التمييز بين الدعاوى المرفوعة قبل قسمة التركة، والدعاوى المرفوعة بعد تقسيم التركة بين الورثة.

المبحث الثاني:

حقوق الغرماء ومدى استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث تجاه الدائن.

المطلب الأول: تعلق حقوق الغرماء بالتركة.

من المعلوم أن الديون متعلقة بذمة^(١٠٦) صاحب التصرفات التي رتبته الالتزامات بذمته^(١٠٧)، وتعلق هذه الديون بالمال استثناء على الأصل (كالديون التي تتعلق بالأعيان المالية تأكيداً لحق الدائن وتوثيقاً له، والديون التي كانت سبباً في الحجر على المدين، وديون الغرماء في مرض الموت^(١٠٨))^(١٠٩).

وهنا لا بد من طرح التساؤل حول مدى تعلق الديون في الذمة أو انتهائها؟!

إذ لا بد من توضيح مصير الذمة بعد الموت؛ لبيان مدى تعلق الحقوق بالتركة^(١١٠)، حيث اختلف الفقهاء في هذه

المسألة على النحو الآتي:

١- القول بضعف وخراب الذمة وعدم تلاشيها، وهذا يعني انعدام القدرة بتعلق الدين بها وعليه ينتقل تعلق ديون الغرماء من ذمة الميت إلى التركة لحين استيفاء الديون من التركة، وإلى هذا القول ذهب السادة الحنفية^(١١١).

٢- القول بتلاشي الذمة وانتهائها بالموت، وتتعلق الديون بالتركة وأموالها، وإلى هذا ذهب المالكية^(١١٢)، فيرون أن التركة تكون في هذه الحالة شخصاً معنوياً يتعلق الدين بذمته (فالذمة تزول بعد الموت؛ لأنها صفة من صفات الحيابة)^(١١٣)، (أو أن تكون التركة بمثابة ذمة مالية مستقلة تضاف إلى ذمة الوارث الأصلية، وتتميز عنها فتتعدد ذمة الوارث المالية)^(١١٤).

٣- القول ببقاء ذمة الميت، وأنها لا تخرب ولا تضعف، وتكون محتفظة بقوتها وتُعد محلاً صحيحاً لتعلق الدين بها إذا توافرت الأموال، وتستوفي هذه الديون، وإلى هذا ذهب المالكية في قول آخر^(١١٥) والشافعية^(١١٦).

يتضح من الأقوال إجماع الفقهاء على أن ديون الغرماء تستوفي من أموال تركة الميت مهما كان محل التعلق، فالتعلق يكمن في المالية الخاصة بالتركة لا أعيانها، فحق الدائن استيفاء الدين من أموال التركة، وليس من عين معينة، وكل هذا الأمر ورغم الاختلاف في صلاحية الذمة ومصيرها أو تعلق الديون بها.

وعليه فإن حق الغرماء يتعلق بالمالية أي بالمعنى ولا يتعلق بالصورة فيجوز للورثة استخلاص العين لأنفسهم وقضاء الدين من أموالهم الأخرى، في حين أن حق الورثة يتعلق بالمالية والعينية معاً، وعليه لا يجوز لأي منهم أن يأخذ التركة،

ويعطي غيره من الورثة المال والقيمة^(١١٧).

وخلاصة القول في تعلق الدين بالتركة مهما كان الأمر سواء تعلق الدين بالعين أو بالذمة، فالديون المتعلقة بأعيان التركة تتحدد مسؤولية العين بها، وعلى ذلك ينتقل الالتزام من المدين بانتقال العين إلى من أصبحت العين بيده^(١١٨). وعليه فإن هذه الديون تنحصر في أعيان معينة تؤدي منها لا من غيرها ومنها لا للحصر (حق المرتين في استيفاء دينه من العين المرهونة)، ومن هنا يمكن القول بأن هذه الديون لها الامتياز في الاستيفاء^(١١٩) -الذمة-، وأما (ديون غرماء التركة فيرى الحنفية^(١٢٠) والمالكية^(١٢١)) إلى أنها تتعلق بها كتعلق الديون بالعين المرهونة أي رهن التركة لصالح الغرماء بحصول الوفاة، ويرى الحنابلة الديون أن الديون تتعلق بالذمة (كتعلق أرش الجناية برقبة العبد الجاني)^(١٢٢). تبين من ذلك عدم ضياع حق الدائن بموت المدين، ويكون الحق معلق بذمته وبه (إذا مات المورث عن دين في ذمته بقي الدين في التركة ولا ينتقل إلى ذمة الورثة)^(١٢٣)، فتكون المسؤولية على التركة لوحدتها عن الديون، وتبقى الديون بالذمة بعد الموت؛ حفاظاً لحق الدائن، وإبقاء للود بين الناس إذا ما نظروا في إنصافهم.

المطلب الثاني: استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث وحماية ديون الغرماء.

الأصل في التكليف الشرعي أن لكل شخص ذمة مفردة في أداء العبادات والحقوق والضمان، وبه تتجلى استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث تجاه الدائن، وطرق حماية ديون الغرماء، والمحافظة عليها.

الفرع الأول: استقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث تجاه الدائن:

تنتهي الشخصية القانونية للشخص بوفاته، وعليه لا ملكية له لأمواله وممتلكاته، وتنتقل هذه الأموال والممتلكات للمورث، ويخلفه في ذلك خلافة إجبارية، وفقاً للتشريعات القانونية المختلفة، فإن شخصية الوارث شخصية مستقلة عن شخصية المورث سواء كان الأمر بعد الوفاة أو قبلها، وهذا يعني وتطبيقاً لترتيب انتقال المال؛ إذ لا توارث قبل سداد أو وفاء الدين. إن الشخصية بينهما مستقلة بالتمام بخلاف بعض القوانين والتنظيمات الوضعية التي تعتبر أن شخصية الوارث هي امتداد لشخصية المورث^(١٢٤)، فالوارث ملزم بديون المورث مما يعني اختلاط الذمة بين الوارث والمورث بعناصرها الإيجابية والسلبية^(١٢٥).

إلا أنه واستناداً لاستقلالية شخصية الوارث عن شخصية المورث فإن التشريعات الأردنية المختلفة، وكما جاء في المبادئ القضائية، وقرارات محكمة التمييز، فإن مسؤولية الوارث عن ديون مورثه محصورة في حدود ما ورث عنه، وما حصل عليه من أموال التركة، وعليه ينحصر الأمر في ضمان الدين بحدود أموال التركة، وليس من حق الغرماء التنفيذ على أموال الوارث الخاصة؛ إذ إن شخصية الوارث ليس امتداداً لشخصية المورث، ولذلك عملت التشريعات والمبادئ القضائية المختلفة على حماية هذه الحقوق الخاصة بدائني المورث من خلال^(١٢٦):

١- سقوط أجل الدين بوفاة المدين، ولا أثر لموت الدائن على الدين المؤجل ويترك حتى يحين الأجل، وهذا رأي جمهور الفقهاء^(١٢٧) أما في حال موت المدين فقد ذهبت المالكية^(١٢٨) إلى القول بحلول الديون المؤجلة بموت المدين، وذهب

- الحنفية^(١٢٩) والشافعية^(١٣٠) إلى القول بحلول الدين المؤجل في حالة وفاة المدين، وذهب الحنابلة^(١٣١) إلى القول بحلول الأجل إذا لم يقبل الورثة توثيق الدين ولم يلتزموا بأداء الدين.
- ٢- (سريان العقود بوجه ورثة المدين الميت وتشمل الذين نالوا حقوق المتعاقدين).
- ٣- (حماية الدائن من تصرف الوارث بأموال التركة بعد وفاة المدين).
- ٤- (قيد تأمين لمصلحة الدائن بعد وفاة المدين) فمن حق الدائن والموصي له حفظ حقوقهم، وعليه تكون مسألة حماية حقوق ديون دائني المورث من مزاحمة دائن الوارث.
- ٥- وجود تأمين لمصلحة الدائن قبل وفاة المدين.
- ٦- من حق الدائن أن يعود بعد وفاة المدين على الورثة بما ورثوا فقط فيما لو تصرف هؤلاء الورثة بالتركة ويتزاحم الدائن هنا مع دائن الوارث.

الفرع الثاني: طرق حماية ديون الغرماء والمحافظة عليها من التعثر وبراءة ذمة الميت:

تُعد الوفاة أو الموت^(١٣٢) سبباً من أسباب عدم القدرة على المطالبة بالديون، وتحقق موت المورث، وحياة الوارث، ووجود التركة هي من شروط الإرث كما هو معلوم، فبموت الشخص ينتقل ما يملكه، وبالخلافة الجبرية كما هو معلوم إلى الورثة، ومن الحقوق المتعلقة بالتركة قضاء ديون الميت، وهي مقدمة على حقوق الورثة ديانة وقضاءً، ولذلك لا بد من حمايتها والمحافظة عليها -الديون- من التعثر؛ وذلك لأن الدين متعلق برقبة الميت والأصل براءة ذمته مما يدل على أهمية ومكانة حقوق العباد يقول ﷺ: (نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه)^(١٣٣)، الحديث يدل دلالة واضحة على أن نفس المؤمن معلقة بالدين الذي مات عنه الشخص.

وبناءً على ذلك الأصل المحافظة على ديون الغرماء وحمايتها من التعثر وذلك من خلال^(١٣٤):

أولاً: توثيق الدين بالكفالة.

ثانياً: توثيق الدين بالرهن.

ثالثاً: توثيق الدين بالتأمين التعاوني.

أولاً: توثيق الدين بالكفالة^(١٣٥):

ثبت مشروعية الكفالة في القرآن^(١٣٦) والسنة النبوية^(١٣٧) والإجماع^(١٣٨) والمعقول^(١٣٩)؛ لتأكد مفهوم العون بين الناس، وتحقيق مقصد التكافل بينهم، فالكفالة تنزل البديل منزلة الأصيل في المطالبات، وتوازي بين الذمم في التبعات، غير أن قوة الأصيل تبقى في أصل العقد الشرعي فيما كان بين الطرفين.

معلوم أن الكفالة توجب في ذمة الكفيل، وكما يرى الفقهاء حيث يرى الحنفية^(١٤٠) بأن الكفالة توجب مطالبة الكفيل والمطالب هما معاً، والدين ثابت دون انشغال ذمة الكفيل بالدين، ويرى المالكية^(١٤١) بأن الالتزام بالكفالة يرتب الالتزام بالذمة -أي ذمة الكفيل إضافة لذمة الأصيل، وثبوت مطالبة الكفيل بعد تعذر مطالبة الأصيل فالضامن فرع والمضمون

عنه أصل، وذهب فقهاء الشافعية^(١٤٢) إلى القول ومعهم الحنابلة^(١٤٣) بأن التزام الكفيل بالكفالة يوجب الالتزام في الذمة بالنسبة للأصيل والكفيل، وثبوت مطالبتهما معاً، وبناءً على ما تقدم يتضح ما للكفالة من دور بارز في المحافظة على ديون دائن الميت وحمايتها من التعثر، وذلك من خلال لزوم قضاء هذا الدين، حيث يلاحظ الاتفاق بين آراء الفقهاء فيما يضمن حق المدين ويحافظ عليه ويعمل على حمايته^(١٤٤)، حيث تعمل الكفالة من خلال القوة القانونية التي تملكها على صيانة هذه الديون وحمايتها، ويمكن القول بأن من تطبيقات الكفالة اليوم والتي تتعامل بها البنوك والمصارف ما يُعرف بـ خطاب الضمان^{(١٤٥)(١٤٦)}.

ثانياً: توثيق الدين بالرهن^(١٤٧):

للمحافظة على الحقوق في الشريعة الإسلامية مسالك متعددة، فلا يضيع حق في منظومة حكمت فيها صيانة الأنفس والأموال، وللرهن نصيب من أبواب الفقه ثبوتاً وتقريراً، فقد ثبتت مشروعية الرهن في القرآن الكريم^(١٤٨) والسنة النبوية^(١٤٩) والإجماع^(١٥٠)، وقد اشترط الفقهاء في الدين الذي يكون الرهن مقابله شروطاً هي^(١٥١):

- ١- ثبات الدين في ذمة الراهن في زمن الرهن، وإليه ذهب كل الحنفية^(١٥٢) والمالكية^(١٥٣) والشافعية^(١٥٤) والحنابلة^(١٥٥).
- ٢- لزوم الدين فيجب أن يكون الدين الذي يصح الارتهان به ديناً لازماً^(١٥٦)، وذهب إلى هذا الحنفية^(١٥٧)، والمالكية^(١٥٨) والشافعية^(١٥٩)، والحنابلة^(١٦٠).
- ٣- يجب أن يكون الدين الذي يصح الارتهان به واجب التسليم على الراهن -أي الدين المضمون- وإلى هذا ذهب الحنفية^(١٦١).
- ٤- معلومية الدين قدرأً وصفةً وذهب إلى هذا الشافعية^(١٦٢)، ويعمل توثيق الدين بالرهن على المحافظة وحماية حقوق الدائن وتبريز الحاجة لتوثيق الدين بالرهن^(١٦٣) (في إثبات الوثيقة لدين المرتهن في المرهون، وتقديم استيفاء الدين من الرهن على لقيه الغرماء عند المزاحمة، وبالتالي أمن وحماية الدين كله، أو بعضه)^(١٦٤).

ثالثاً: التوثيق من خلال التأمين التعاوني^(١٦٥):

يبرز دور التأمين التعاوني على الديون وحمايتها، والمحافظة عليها من خلال التكيف الفقهي القائل بـ (الالتزام بالتبرع والهبة بالثواب والكفالة)^(١٦٦)، والتكيف المبني على المتبرع في الحقيقة يغتفر فيه ما لا يُغتفر في غيره، ولذلك هو الأكثر شمولية وصواباً، ويمكن دور التأمين التعاوني في المحافظة على الدين وحمايته من التعثر حيث يعمل على تمكين الدائن من الحصول على ديونه عند حصول المخاطر -الموت- علماً أن الديون في هذه الحالة لا تحتاج إلى عين تُرهن من أجل الاستيفاء في حال الموت، ويكتفي بالاشتراك في هذا النوع من التأمين. وعليه يتضح مما تقدم أهم طرق حماية حقوق الدائن، والمحافظة على أمواله من التعثر في حالة وفاة المدين؛ وذلك لبراءة ذمة الميت من هذا الدين، يقول رسول الله ﷺ: (من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله)^(١٦٧).

محمد بني سلامة ومحمد الضاعوري وعمر العكور

ولذلك براءة ذمة الميت من ديون الدائنين لا بد من الإبراء أو الكفالة بعد الموت أو بدفع الزكاة من خلال سهم الغارم على الرغم من اختلاف الفقهاء في هذه المسألة.

الخاتمة.

وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. لقد انتهت هذه الدراسة بالعديد من النتائج من أبرزها:

- ١- أن الحق مقيد بما ينفذ المجتمع، ويمنع الضرر عن الآخرين، فالفرد في الإسلام مقيد في استعمال الحق، وتعد الديون من أبرز الحقوق المتعلقة بالتركة.
- ٢- لا أثر على موت الدائن على الدين المؤجل، أما موت المدين فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة، فهل يحل الدين المؤجل أم لا؟!٤!
- ٣- الديون لها أثرها على تصرفات الموصي لهم والورثة، كما لها أثرها على قسمة التركة.
- ٤- كل وارث ملزم بتسديد نسبة الدين للدائن بنفس نسبة ما آل إليه من التركة.
- ٥- يمكن أن يتم المحافظة على ديون الغرماء من التعثر بوحدة من توثيق الدين بالكفالة، أو توثيق الدين بالرهن، أو توثيق الدين بالتأمين التكافلي.

التوصيات:

يوصي الباحثون في دراستهما بما يلي:

- ١- العمل على استحداث تشريعات خاصة بأحكام ديون الميت، والنص عليها صراحة في التشريعات الأردنية.
 - ٢- ضرورة تعريف المصطلحات المهمة الواردة في كل ما يتعلق بأحكام ديون الميت، وحقوق دائنيه.
 - ٣- ضرورة إيجاد مذكرة توضيحية خاصة بكل ما يتعلق بهذه المسألة، والأحكام المتعلقة، وجمع قرارات المحاكم الخاصة بالمسألة، وتفسيرها.
- هذا ما توصلنا إليه فإن أصبنا فمن الله فضلاً، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان جهلاً.
والله موفق لكل خير.

الهوامش.

- (١) درادكة، ياسين، الميراث في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، (ط١)، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٩.
- (٢) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، باب التاء، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢/٢.

- (٣) قلنجي، محمد رواس، المعجم الوسيط، دار النفائس، (ط١)، ١٩٨٥، ٣٣١/٢-٣٣٢.
- (٤) عبد الحميد، محمد محي الدين، أحكام الموارِيث في الشريعة الإسلامية، (ط١)، مصر، ص٧. والذبياني، عبد المجيد، أحكام الموارِيث والتركات والوصية، (ط١)، دار الكتب الوطنية، ص١٠، ليبيا، ١٩٩٠.
- (٥) الرازي، زين الدين أبو عبدالله، مختار الصحاح، مادة ترك، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٥٧.
- (٦) الذبياني، عبد المجيد، أحكام الموارِيث والتركات والوصية، (ط١)، دار الكتب الوطنية، ص١١، ليبيا، ١٩٩٠.
- (٧) داود، أحمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، (ط٢)، ١٩٩٦، ص٤٣.
- (٨) رواه الحاكم في المستدرک ٣٣٢/٤ وسنن ابن ماجه ٩٠٨/٢ حديث رقم ٢٧١٩. قال محمد فؤاد عبدالباقي: أخرجه الحاكم في المستدرک وقال إنه صحيح الإسناد. وفيما قاله نظر. فإن حفص بن عمر المنكر ضعفه ابن معين البخاري والنسائي وأبو حاتم وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به بحال وقال ابن عدي قليل الحديث، سنن ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية، ٩٠٨/٢.
- (٩) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، ٣٣١/١، تحقيق: علي البجاوي، (ط٢)، ١٩٦٧.
- (١٠) الفناري، محمد بن حمزة بن محمد، فصول البدائع في أصول الشرائع، دار الكتب العلمية، (ط١)، بيروت، ٢٠٠٦، ٢٥٦/١.
- (١١) الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصمعي، (ط١)، الرياض، ٢٠٠٣، ٣٧٩/٢.
- (١٢) الأبياني، محمد زيد، شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ٣/٥-٤.
- (١٣) الجريدة الرسمية العدد (٥٥٧٨) تاريخ ٢٠١٩/٦/٢، ص١٥٦.
- (١٤) الزحيلي، محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دمشق، ١٩٩٨، ص٤٠٧.
- (١٥) والقرباية من أقوى أسباب الإرث وهم: (أصحاب الفروض والعصابات النسبية وذوو الأرحام، وأصحاب الفروض هم: الزوج والزوجة، والأب والأم والحد الصحيح والحدة الصحيحة والأخت لأب والأخت الشقيقة والأخ لأم والأخت لأم والبنات وبنات الابن) ينظر مغني المحتاج، محمد الخطيب الشربيني، المكتبة الإسلامية، ٧-٦/٣.
- (١٦) والمقصود بالنكاح الزوجية الصحيحة المستوفية للأركان والشروط سواء حصل دخول أم لم يحصل.
- (١٧) مسلم، أبي الحسين بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، حديث رقم (١٦١٩).
- (١٨) بخيت، محمود ورفيقه، الوسيط في فقه الموارِيث، دار الثقافة، عمان، (ط٣)، ٢٠١٠، ص١٨، والبرديسي، محمد، الميراث والوصية، دار الاتحاد العربي للطباعة، ص٤٥.
- (١٩) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٣/١.
- (٢٠) الزرقا، مصطفى، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، (ط١)، ١٩٩٩، ص٢٧٧.
- (٢١) أبو منشار، فاطمة، أحكام الديون المتعلقة بالتركة دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠١٩، ص٢٣.
- (٢٢) الدردير، أحمد بن محمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف، مصر، ٨١٦/٤. ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، (ط٢)، ٧٦٠/٦-٧٦١.
- (٢٣) ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، (ط٢)، ٧٦٢/٦.
- (٢٤) الخرشي، محمد بن عبدالله، شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر، ٦١٩/٤.

- (٢٥) الشريبي، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، **مغني المحتاج**، ١٧/٣.
- (٢٦) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، (ط١)، دار الكتب العلمية، ٣٩٧/٢.
- (٢٧) صاحب أبو القاسم إسماعيل بن عباد، **المحيط في اللغة**، المحقق محمد حسن، ١٩٩٤، عالم الكتب، ٣٥٩/٢.
- (٢٨) **رد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، مرجع سابق، ١٥٧/٥.
- (٢٩) حماد، نزيه، **معجم المصطلحات**، دار القلم، ٢٠٠٨، (ط١)، ص ١٦٧.
- (٣٠) أبو سنة، أحمد، **النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية**، دار التأليف، ١٩٦٧، ص ٧٧.
- (٣١) وهو مطلب يقر به الشرع الحنيف لشخص معين على شخص آخر، ينظر: علي الخفيف، **الحق والذمة**، ص ٧٥.
- (٣٢) هو سلطة يمنحها القانون لشخص معين على أمر معين ويستطيع صاحبه أن يباشره دون الوساطة من أحد، ينظر: علي الخفيف، **الحق والذمة**، مرجع سابق، ص ٧٥.
- (٣٣) **أخرجه البخاري**، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، حديث رقم (١٩٥٣) **وصحيح مسلم**، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، حديث رقم (١١٤٨).
- (٣٤) الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، **حاشية الدسوقي على شرح الكبير**، دار إحياء الكتب، القاهرة، ٤٥٨/٤، **ومغني المحتاج**، مرجع سابق، ٣/٣.
- (٣٥) الزيلعي، فخر الدين عثمان، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، المطبعة الأميرية، بولاق، ٢٣٠/٤. **ورد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، مرجع سابق، ١٥٧/٥.
- (٣٦) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، مرجع سابق، ٤٥٩/٤.
- (٣٧) **مغني المحتاج**، الشريبي، مرجع سابق، ٣٩٨/٢.
- (٣٨) ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني**، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨، ٣٩٨/٢.
- (٣٩) الديون العينية إما تعلق بعين من أعيان التركة، **شرح مجلة الأحكام العدلية**، علي حيدر، ٢٥٥/٢.
- (٤٠) الديون المرسلة أو الشخصية هي: ما تعلق بذمة الشخص وليس بأعيان التركة (شرح المجلة، مرجع سابق، ٢٥٧/٢).
- (٤١) الزيلعي، عثمان بن علي، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، (ط١)، ١٣١٣هـ، ثم صورتها دار الكتب الإسلامية، ٢٣٠/٤. **ورد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، مرجع سابق، ١٥٧/٥.
- (٤٢) الخطاب، شمس الدين، أبو عبد الله محمد، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، دار الفكر، ١٩٩٢، ٤٦٧/٥.
- (٤٣) **مغني المحتاج**، الشريبي، مرجع سابق، ٥/٣.
- (٤٤) البهوتي، منصور بن يونس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الكتب العلمية، ٤٠٤/٤.
- (٤٥) ديون الصحة: هي ما ثبتت في حالة الصحة سواء بالبينة أو النكول عن اليمين أو الإقرار، ينظر الأبياني، محمد زيد، **شرح الأحكام الشرعية**، منشورات مكتبة النهضة، ص ١١.
- (٤٦) ديون المرض وهي: ما أقر بها المريض في مرض موته، الأبياني، مرجع سابق، ص ١١.
- (٤٧) السرخسي، محمد بن أحمد، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣، ٢٦/١٨-٢٨. **وكشاف القناع**، البهوتي، مرجع سابق، ٤/٤٠٦. **والمغني**، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤٨٦/٤.

- (٤٨) **كشاف القناع**، البهوتي، مرجع سابق، ٤/٤٠٦.
- (٤٩) **مغني المحتاج**، الشرييني، مرجع سابق، ٣/٢٩.
- (٥٠) **المغني**، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤/٤٨٦.
- (٥١) نصت المادة (٣٢٥) على: (ما لا ذكر له في هذا القانون يرجع إلى الراجح من مذهب أبي حنيفة فإذا لم يوجد حكمت المحكمة بأحكام الفقه الإسلامي الأكثر موافقة لنصوص هذا القانون).
- (٥٢) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ٥/٢١٣. والصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد، **الشرح الصغير**، دار المعارف، ٤/٦١٧. **ومغني المحتاج**، الشرييني، مرجع سابق، ٣/٢٩. **والمغني**، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤/٤٨٧.
- (٥٣) **بدائع الصنائع**، الكاساني، مرجع سابق، ٥/٢١٤.
- (٥٤) **مغني المحتاج**، الشرييني، مرجع سابق، ٣/٢٩.
- (٥٥) الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد، **الشرح الصغير**، دار المعارف، ٤/٦١٧.
- (٥٦) **المغني**، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤/٤٨٧.
- (٥٧) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢٠٨.
- (٥٨) الأبياني، محمد زيد، **شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقري باشا**، مركز العلماء العالمي للدراسات، ط ٢/٢٦٩.
- (٥٩) ينظر المادة (٢٥٤) من قانون الأحوال الشخصية الأردني.
- (٦٠) **صحيح البخاري**، كتاب: الوصايا، باب: الوصايا وقول النبي ﷺ: «وصية الرجل مكتوبة عنده» حديث رقم (٢٧٣٨) وصحيح مسلم، كتاب الوصية حديث رقم (١٦٢٧).
- (٦١) **الشرح الصغير**، الصاوي، مرجع سابق، ٤ / ٥٧٩.
- (٦٢) **بدائع الصنائع**، ابن عابدين، مرجع سابق، ٣/٣٧١ - ٣٧٢.
- (٦٣) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفه، **الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي**، دار الفكر، ٤/١٣٢.
- (٦٤) الجريدة الرسمية العدد (٢٦٤٥) تاريخ ١/٨/١٩٧٦، ص ٢، القانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦.
- (٦٥) شافي، نادر عبد العزيز، **الأحكام القانونية لديون المتوفي**، منشورات نحن والقانون، العدد ٣٥٤ كانون الأول / ٢٠١٤ الموقع الإلكتروني.
- (٦٦) أبو منشار، فاطمة، **أحكام الديون المتعلقة بالتركة دراسة فقهية مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠١٩، ص ٤٧-٤٨.
- (٦٧) المرجع السابق نفسه. ص ٤٨.
- (٦٨) منشورات شبكة قانوني الأردن، الموقع الإلكتروني Lawjo.net.
- (٦٩) الزحيلي، محمد مصطفى، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة القاعدة** (٨٧)، المكتبة الشاملة الحديثة، ص ٥٤٣.
- (٧٠) ينظر القرارات (٢٠٠٤ / ٢٢٠٢) تاريخ ١/١١/٢٠٠٤ والقرار (٢٠٠٣ / ٢٣٩٢) تاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٣ والقرار (٢٠٠٣ / ٧٦٧) تاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٣ والقرار (٢٠٠٢ / ٩٥٤) تاريخ ١٥/٤/٢٠٠٢.

- (٧١) أحكام الديون، فاطمة أبو منشار، مرجع سابق، ص ٥٠.
- (٧٢) الإثبات هو: إقامة الأدلة والبراهين أمام المحاكم المختصة بالطرق الفقهية والقانونية وذلك على حق أو واقعة قانونية تترتب عليها آثارها. ينظر موسوعة الفقه الإسلامي المصرية، ٤٨/١، ومسألة إثبات الحقوق من المسائل المهمة حتى لا تضيع هذه الحقوق ويترتب على ضياعها المشاكل والخلافات.
- (٧٣) الزحيلي، محمد مصطفى، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، مكتبة دار البيان، دمشق، ٤١٧/٢..
- (٧٤) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص ٨٨/٢.
- (٧٥) المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٧٨/٣.
- (٧٦) من الكتاب قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَأَيْتُمْ﴾ (آل عمران: الآية ٨١).
- (٧٧) حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله إني زني، فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وقال: (أبك جنون) قال لا قال: (فهل أحصنت) قال: نعم، فقال صلى الله عليه وسلم (أذهبوا به فارجموه). ينظر صحيح البخاري، باب لا يرحم المجنون ولا المجنونة ١٦٥/٨.
- (٧٨) المرغيناني، الهداية، مرجع سابق، ٣/ ١٨٧. وقد أجمعت الأمة على أن الإقرار حجة قاصرة على المقر فأوجبوا عليه الحدود والقصاص.
- (٧٩) المرغيناني، الهداية، مرجع سابق، ٣/ ١٨٧. إذ إن العاقل المدرك لا يمكن أن يقر على نفسه كذباً للضرر المتحصل عليه ولذلك ترجح الصدق في حقه لانتفاء التهمة.
- (٨٠) المبسوط، السرخسي، مرجع سابق، ١٨٤/١٧.
- (٨١) فاطمة أبو منشار، أحكام الديون، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
- (٨٢) المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن بن أحمد، العدة شرح العمدة، القاهرة، دار الحديث، ص ٧٠٣.
- (٨٣) ابن مازة البخاري، محمود بن أحمد بن عبد العزيز، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق: عبد الكريم سامي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ٢١٨/٨.
- (٨٤) حاشية الدسوقي، الدسوقي، مرجع سابق، ٤١٨/٣.
- (٨٥) النووي، أبو زكريا محيي الدين، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١، ٤١١/٤.
- (٨٦) حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ٤١٨/٣.
- (٨٧) النووي، روضة الطالبين، مرجع سابق، ٤١١/٤.
- (٨٨) ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ١٥٥/٥.
- (٨٩) حيدر، علي، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، مجلد ١، ص ٧٠.
- (٩٠) ابن الدهان، محمد بن علي بن شعيب، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، تحقيق: صالح بن ناصر، مكتبة الرشد، السعودية، ٢٠٠١، ٤٥/٣.
- (٩١) حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ٤١٨/٣، ومالك، أنس بن مالك، المدونة، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ، ٦٢٧/٣.

- والذخيرة، القرافي، أبو العباس شهاب الدين، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤، ٧٣/٨.
- (٩٢) يمين الاستظهار هي: (يمين توجه من المحكمة إلى المُستحق قبل الحكم له بأحقية المال الذي يدعي بملكته لإثبات أنه هو المالك وعلى أنه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه من الوجوه ولا أبرأه ولا أحاله على غيره ولا استوفى دينه من الغير، وليس للميت مقابل هذا الحق رهن) ينظر أنواع اليمين في المحاكم أحمد حسني، الموقع الإلكتروني www.youm7.com تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٨/٩.
- (٩٣) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٢٠١٠، ١٧٥/١٧.
- (٩٤) الزحيلي، محمد مصطفى، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، مكتبة دار البيان، دمشق، ٤١٧/٢.
- (٩٥) بدائع الصنائع، الكاساني، مرجع سابق، ٢٧٣/٦ وابن فرحون، إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام، (ط١)، القاهرة، ٤٤٧/١، والمجموع، النووي، مرجع سابق، ١٦٤/٢٠، والكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤٢٤/٤.
- (٩٦) درر الحكام، علي حيدر، مرجع سابق، ٤٧٩/٤.
- (٩٧) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية، مكتبة دار البيان، ص ٥٤٧.
- (٩٨) السندات الرسمية: وهي السندات الصادرة عن جهات رسمية خالية من شوائب التزوير.
- (٩٩) السندات العرفية: الوثائق التي يتم تنظيمها خارج إطار الدوائر الرسمية.
- (١٠٠) نصت المادة (١٦٠٩) على: (إذا كتب أحد سنداً أو استكتبه من كاتب وأعطاه لآخر موقفاً بمضائه أو مختوماً فإذا كان مرسوماً أي حرر موافقاً للرسم والعادة فيكون إقراراً بالكتابة ويكون معتبراً ومرعياً كتقريره الشفاهي والوصلات المعتادة وإعطائها هي من هذا القبيل. ينظر مجلة الأحكام العدلية، ص ٣١٨).
- (١٠١) نصت المادة (١٦١٠) على: (إذا أنكر من كتب، أو استكتب سنداً مرسوماً على الوجه المحرر وأعطاه لآخر ممضياً أو مختوماً الدين الذي يحتويه ذلك السند مع اعترافه بكون السند له، فلا يعتبر إنكاره ويلزمه أداء ذلك الدين، أما إذا كان خطه وختمه غير مشهور أو متعارف يستكتب ويعرض خطه على أهل الخبرة، فإن أخبروا بأنهما كتابة شخص واحد يؤمر ذلك الشخص بإعطاء الدين المذكور، والحاصل يعمل بالسند إذا كان بريئاً من شبهة التزوير وشبهة التصنيع).
- (١٠٢) نصت المادة (١٦١١): (إذا أعطى أحد سند دين حال كونه مرسوماً على الوجه المبين أعلاه ثم توفي يُلزم الورثة بإيفائه من التركة إن كانوا معترفين بكون السند للمتوفي، وأما إذا كانوا منكرين بأن ذلك السند للمتوفي، فيعمل بذلك السند إذا كان خط وختم المتوفى مشهوراً ومتعارفاً. (ينظر مجلة الأحكام العدلية).
- (١٠٣) أحكام الديون، فاطمة أبو منشار، مرجع سابق، ص ٢٤١.
- (١٠٤) الجريدة الرسمية، العدد (٤٨٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٩.
- (١٠٥) الجريدة الرسمية، العدد (٥٥٥٧) تاريخ ٢٠١٩/١/٢٨.
- (١٠٦) النمة في اللغة: العهد والكفاية، والأمان، والحق، وفي الاصطلاح هي: (الوصف الذي يصبح الشخص به أهلاً للإيجاب والاستيجاب)، ومن الفقهاء من يرى أن للنمة وجوداً مادياً حقيقياً، فهي رقبة ونفس. ينظر: لسان العرب، ٢٢٢/١٢، وكشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، ٢٣٨/٤ وما بعدها.
- (١٠٧) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ١٠٦/٢١.

- (١٠٨) مرض الموت هو: (المرض الذي يُعجز الرجل عن ممارسة أعماله المعتادة خارج المنزل، ويعجز المرأة عن أعمالها داخل المنزل، ويتصل به الموت دون أن يستمر سنة كاملة على حال واحدة من غير ازدياد) ينظر المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، ص ٨٠٢.
- (١٠٩) الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ١٠٧/٢١.
- (١١٠) أحكام الديون المتعلقة بالتركة، فاطمة أبو منشار، مرجع سابق، ص ٣٠.
- (١١١) ابن أمير الحاج، محمد بن محمد، التقرير والتحبير، (رسالة الماجستير)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ١٨٧/٢.
- (١١٢) ابن رشد الجد، محمد بن أحمد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل، دار الغرب الإسلامي، تحقيق: محمد حجي، بيروت ٣٦٥/١٠.
- (١١٣) عبد الباقي، عبد الفتاح، نظرية الحق، ١٩٥٧، (ط٢)، ص ٣٩.
- (١١٤) كيره، حسن، المدخل إلى القانون النظرية العامة للحق، مكتبة النور، منشأة المعارف، ص ٣٧.
- (١١٥) ابن رشد القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد، البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨، ٢٢٥/١٢.
- (١١٦) الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشروني والعبادي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٨٣، ١١٦/٥.
- (١١٧) التفتازاني، مسعود، شرح التلويح على التوضيح، مصر، ٣٥٣/٢.
- (١١٨) الصغير، عبد العزيز محمد، حقوق الدائنين في التركة في ضوء الشريعة الإسلامية، القاهرة، (ط١)، ٢٠١٦، ص ٣٢.
- (١١٩) أحكام الديون المتعلقة بالتركة، فاطمة أبو منشار، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (١٢٠) المبسوط، السرخسي، مرجع سابق، ١٣٧/٢٩. وبدائع الصنائع، الكاساني، مرجع سابق،
- (١٢١) الحطاب، مواهب الجليل، مرجع سابق، ٢١٨/٢.
- (١٢٢) المغني، ابن قدامة، مرجع سابق، ١٩٨/١٠.
- (١٢٣) حقوق الدائنين في التركة، الصغير، مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.
- (١٢٤) كما في القانون الفرنسي المستمد من القانون الروماني، ينظر (نحن والقانون، العدد ٣٥٤ تاريخ كانون الأول / ٢٠١٤ نادر شافي ص ٧٧) مرجع سابق.
- (١٢٥) المرجع السابق نفسه. العدد ٣٥٤ / كانون الأول. ص ٧٩.
- (١٢٦) نحن والقانون، نادر شافي، مرجع سابق، العدد ٣٥٤ / كانون الأول، ص ٧٩.
- (١٢٧) بدائع الصنائع، الكاساني، مرجع سابق، ٢١٣/٥، الشرح الصغير، الصاوي، مرجع سابق، ٦١٧/٤، والمغني، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤٨٦/٤.
- (١٢٨) الشرح الصغير، الصاوي، مرجع سابق، ٦١٨/٤.
- (١٢٩) بدائع الصنائع، الكاساني، مرجع سابق، ٢١٣/٥. والمبسوط، السرخسي، مرجع سابق، ١٣٧/٢٩.
- (١٣٠) مغني المحتاج، الشرييني، مرجع سابق، ٢٩/٣.

- (١٣١) المغني، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤/٤٨٦.
- (١٣٢) الموت هو: انتهاء الحياة لتوقف الجهاز التنفسي والدورة الدموية التوقف الكامل بمعنى أنها (صفة وجودية خلقت ضد الحياة). ينظر التعريفات، الجرجاني، ص ٢٣٥، وأحمد بسيني، الطب الشرعي ومسرح الجريمة، ص ١٥.
- (١٣٣) أخرجه الترمذي (١٠٧٨) وابن ماجه (٢٤١٣)، وحسنه الترمذي، قال المناوي إسناده صحيح كشف الخفاء. صحيح، ت: الأرنؤوط ٣٢٣/٢.
- (١٣٤) أحكام الديون، فاطمة أبو منشار، مرجع سابق، ص ١٤٤ وما بعدها.
- (١٣٥) الكفالة: من كفل، وكفل المال، ضمنه وقيل هي: (ضمن ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة). ينظر: لسان العرب ٥٩٠/١١ والاختيار لتعليق المختار، ٨٦/٢.
- (١٣٦) قال تعالى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].
- (١٣٧) قال ﷺ: (الزعيم غارم). ينظر: مسند الإمام أحمد رقم ٢٢٢٩٦، ٣٦/٦٣٣، إسناده حسن ت: الأرنؤوط.
- (١٣٨) أجمع العلماء على جواز الكفالة، ينظر: المغني، ابن قدامة، ٤/٤٠١.
- (١٣٩) وهي تعمل على تفريغ كروب من يخاف على أموال عند الدين ودفع الحاجة والضرر عن أطراف المعاملة، ينظر، الحاوي الكبير، الماوردي، ٤٣٣/٦.
- (١٤٠) بدائع الصنائع، الكاساني، مرجع سابق، ١٠/٦. والمبسوط، السرخسي، مرجع سابق، ١٣٧/٢٩.
- (١٤١) المدونة، الإمام مالك، مرجع سابق، ٤/١٠٤.
- (١٤٢) الغرابيلي، محمد بن قاسم بن محمد، فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب، تحقيق: بسام عبد الوهاب، دار ابن حزم، ٢٠٠٥، ص ١٧٩.
- (١٤٣) المغني، ابن قدامة، مرجع سابق، ٤/٣٩٨.
- (١٤٤) يلاحظ ذلك من خلال: (١) عند تعذر سداد الدين من قبل الأصيل فالكفيل ملزم بأداء الدين. (٢) أن هذا الالتزام لا يسقط بوفاء الكفيل، ينظر المادة (١٧٠) من المجلة والتي تنص على: (لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال المكفول به من تركته).
- (١٤٥) أحكام الديون، فاطمة أبو منشار، مرجع سابق، ص ١٦٢.
- (١٤٦) المقصود بخطاب الضمان بأنواعه الثلاثة وهي: (خطاب الضمان الابتدائي، وخطاب الضمان النهائي وخطاب ضمان سداد دفعات) بأنه التعهد الخطي القطعي الذي تصوره المصارف بطلب من الزبون لصالح شخص ثالث مع الالتزام بدفع المبالغ المترتبة في الزمن المحدد، ينظر: أحكام الديون، فاطمة أبو منشار، ص ١٦٢-١٦٣.
- (١٤٧) الرهن هو التوثيق بالشيء بما يساويه أو يعادله وهو في الاصطلاح عرفته مجلة الأحكام العدلية في المادة (٧٠١) بأنه: (حبس مال محبوس وتوقيفه مقابل حق يمكن استيفاؤه منه ويسمى المال مرهوناً ورهنياً) ينظر: تاج العروس، ١٢٢/٣٥ ومجلة الأحكام العدلية، ص ١٣٣.
- (١٤٨) قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].
- (١٤٩) (اشترى ﷺ من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه) صحيح البخاري، ٣/١٤٢.
- (١٥٠) وفي الجملة أجمع الفقهاء على مشروعية الرهن، ينظر: المغني، ابن قدامة، ٤/٢٤٥.

محمد بن سلامة ومحمد الفاعوري وعمر العكور

- (١٥١) رحمانى، إبراهيم، حماية الديون في الفقه الإسلامى، (ط١)، دار البشائر، ٣٦٠/١ وما بعدها.
- (١٥٢) بدائع الصنائع، الكاسانى، مرجع سابق، ١٤٣/٦. والمبسوط، السرخسى، مرجع سابق، ١٣٧/٢٩
- (١٥٣) بن شاس، جلال الدين عبد الله، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تحقيق: حميد بن محمد لحمر، ٢٠٠٣، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ٧٦٦/٢.
- (١٥٤) الشيرازى، إبراهيم، التنبيه في الفقه الشافعى، (ط١)، ٢٠٠٢، عالم الكتب، ص ١٠٠.
- (١٥٥) الكافى في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، مرجع سابق، ٧٤/٢.
- (١٥٦) تقسم الديون من حيث اللزوم وعدم اللزوم إلى: ١- الدين اللزوم. ٢- الدين الذي يؤول إلى اللزوم. ٣- الدين غير اللزوم، ينظر: أحكام الديون، فاطمة أبو منشار، ص ١٤٨.
- (١٥٧) بدائع الصنائع، الكاسانى، مرجع سابق، ١٤٢/٦. والمبسوط، السرخسى، مرجع سابق، ١٤٧/٢٩
- (١٥٨) عقد الجواهر، ابن شاس، مرجع سابق، ٧٦٦/٢.
- (١٥٩) الماوردى، أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩.
- (١٦٠) الكافى في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، مرجع سابق، ٧٤/٢.
- (١٦١) بدائع الصنائع، الكاسانى، مرجع سابق، ١٤٢/٦. والمبسوط، السرخسى، مرجع سابق، ١٤٧/٢٩
- (١٦٢) الحصنى، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق: علي عبد الحميد، دار الخير، دمشق، (ط١)، ١٩٩٤، ص ٢٥٤، والحاوي الكبير، الماوردى، مرجع سابق، ٦/٦.
- (١٦٣) نصت المادة (٧٢٩) من مجلة الأحكام العدلية على: (حكم الرهن أن يكون للمرتهن حق حبس الرهن لحين فكاكه، وأن يكون أحق من سائر الغرماء باستيفاء الدين من الرهن إذا توفي الرهن)، ونصت المادة (٧٣٣) على: (لا يبطل الرهن بوفاة الرهن والمرتهن) ينظر مجلة الأحكام العدلية، ص ١٣٨ وما بعدها.
- (١٦٤) الغزالي، محمد، الوسيط في المذهب، القاهرة، مكتبة دار السلام، ١٤١٧هـ، ٤٩٥/٣.
- (١٦٥) التأمين من أمن أي امتلأ قلبه بالاطمئنان وعرف المجمع الفقهي الإسلامى التأمين التعاونى بأنه: (اشتراك مجموعة من الأفراد ممن يتعرضون لخطر معين على أن يدفع كل واحد منهم مبلغ معين من المال على سبيل التعاون ويغير هدف الربح بهدف تعويض أي ضرر قد يصيب أي منهم وذلك بموجب العقود والتشريعات، ينظر: القرار رقم (٢٠٠/٢١/٦/ مجمع الفقه الإسلامى) مجلة البحوث الإسلامىة، ١٧/١٩.
- (١٦٦) الزحيلي، محمد مصطفى، التأمين على الديون في الفقه الإسلامى، وثائق مؤتمر التأمين التكافلى الأول، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٥١ وما بعدها.
- (١٦٧) صحيح البخارى، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها، ١١٥/٣.

المصادر والمراجع:

– الأيبانى، محمد زيد، شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا، مركز العلماء العالمى للدراسات.

- أحمد بسيوني، الطب الشرعي ومسرح الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٤، ط ٢.
- ابن أمير الحاج، محمد بن محمد، التقرير والتحبير، (رسالة الماجستير)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ.
- بخيت، محمود ورفيقه، الوسيط في فقه المواريث، دار الثقافة، عمان، (ط ٣)، ٢٠١٠.
- البرديسي، محمد، الميراث والوصية، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤، ١٩٦٤.
- ابن شاس، جلال الدين عبد الله، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تحقيق: حميد بن محمد لحر، ٢٠٠٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- اليهودي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية.
- التفازاني، مسعود، شرح التلويح على التوضيح، مصر.
- الجريدة الرسمية العدد (٥٥٧٨) تاريخ ٢٠١٩/٦/٢.
- الجريدة الرسمية العدد (٤٨٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٩.
- الجريدة الرسمية العدد (٥٥٥٧) تاريخ ٢٠١٩/١/٢٨.
- الحصني، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق: علي عبد الحميد، دار الخير، دمشق، (ط ١)، ١٩٩٤.
- الخطاب، شمس الدين، أبو عبد الله محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ١٩٩٢.
- حماد، نزيه، معجم المصطلحات، دار القلم، ٢٠٠٨، ط ١.
- حيدر، علي، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، مجلد ١.
- الخرخشي، محمد بن عبدالله، شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر.
- درادكة، ياسين، الميراث في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، (ط ١)، بيروت، ١٩٨٠.
- الدريير، أحمد بن محمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف، مصر.
- الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، حاشية الدسوقي على شرح الكبير، دار إحياء الكتب، القاهرة.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفه، الشرح الكبير للشيخ الدريير وحاشية الدسوقي، دار الفكر.
- ابن الدهان، محمد بن علي بن شعيب، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، تحقيق: صالح بن ناصر، مكتبة الرشد، السعودية، ٢٠٠١.
- الديون العينية إما تعلق بعين من أعيان التركة، شرح مجلة الأحكام العدلية، علي حيدر.
- الذخيرة، القرافي، أبو العباس شهاب الدين، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤.
- الذبياني، عبد المجيد، أحكام المواريث والتركات والوصية، (ط ١)، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ١٩٩٠.
- الرازي، زين الدين أبو عبدالله، مختار الصحاح، مادة ترك، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩.
- رحمانى، إبراهيم، حماية الديون في الفقه الإسلامي، (ط ١)، دار البشائر.
- ابن رشد الجد، محمد بن أحمد، النيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل، دار الغرب الإسلامي، تحقيق: محمد حجي، بيروت.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٢٠١٠.

محمد بن سلامة ومحمد الفاعوري وعمر العكور

- الزحيلي، محمد مصطفى، التأمين على الديون في الفقه الإسلامي، وثائق مؤتمر التأمين التكافلي الأول، الكويت، ٢٠٠٦.
- الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة القاعدة (٨٧)، المكتبة الشاملة الحديثة.
- الزحيلي، محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دمشق، ١٩٩٨.
- الزحيلي، محمد مصطفى، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، مكتبة دار البيان، دمشق.
- الزرقا، مصطفى، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، (ط١)، ١٩٩٩.
- زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، ط٧، بيروت، ١٩٩٩.
- الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، (ط١)، ١٣١٣هـ، ثم صورتها دار الكتب الإسلامية.
- السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣.
- أبو سنة، أحمد، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، دار التأليف، ١٩٦٧.
- شافي، نادر عبد العزيز، الأحكام القانونية لديون المتوفي، منشورات نحن والقانون، العدد ٣٥٤ كانون الأول / ٢٠١٤ الموقع الإلكتروني.
- الشربيني، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، مغني المحتاج.
- الشيرازي، إبراهيم، التنبيه في الفقه الشافعي، (ط١)، ٢٠٠٢، عالم الكتب.
- صاحب أبو القاسم إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، المحقق محمد حسن، ١٩٩٤، عالم الكتب.
- الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد، الشرح الصغير، دار المعارف.
- صحيفة البيان، ١/ أكتوبر/ ٢٠١٩ الموقع الإلكتروني www.albayan.ae.
- الصغير، عبد العزيز محمد، حقوق الدائنين في التركة في ضوء الشريعة الإسلامية، القاهرة، (ط١)، ٢٠١٦.
- ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط٢.
- عبد الباقي، عبد الفتاح، نظرية الحق، ١٩٥٧، ط٢.
- عبد الحميد، محمد محي الدين، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية، دار إحياء التراث العربي، ط٢.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: علي الجاوي، (ط٢)، ١٩٦٧.
- الغرابلي، محمد بن قاسم بن محمد، فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب، تحقيق: بسام عبد الوهاب، دار ابن حزم، ٢٠٠٥.
- الغزالي، محمد، الوسيط في المذهب، القاهرة، مكتبة دار السلام، ١٤١٧هـ.
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام، (ط١)، القاهرة.
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، ٢٠٠٥.
- الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، (ط١)، دار الكتب العلمية.
- قلعي، محمد رواس، المعجم الوسيط، ٣٣١/٢-٣٣٢، دار النفائس، (ط١)، ١٩٨٥.

- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية، مكتبة دار البيان.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
- كيره، حسن، المدخل إلى القانون النظرية العامة للحق، مكتبة النور، منشأة المعارف.
- ابن مازة البخاري، محمود بن أحمد بن عبد العزيز، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق: عبد الكريم سامي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.
- مالك، أنس بن مالك، المدونة، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤١٥هـ.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مسلم، أبي الحسين بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، باب من ترك مالا فلورثته، حديث رقم (١٦١٩).
- المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن بن أحمد، العدة شرح العمدة، القاهرة، دار الحديث.
- أبو منشار، فاطمة، أحكام الديون المتعلقة بالتركة دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠١٩.
- منشورات شبكة قانوني الأردن، الموقع الإلكتروني Lawjo.net.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، باب التاء، ١٩٩/٢، دار صادر، بيروت.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، دار السلاسل، الكويت.
- الموقع الإلكتروني www.youm7.com تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٨/٩.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١.
- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشروني والعبادي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٨٣.
- Al'abyani, muhamad zayda, sharh al'ahkam alshareiat fi al'ahwal alshakhsiat liqadri basha, markaz aleulama' alealamii lildirasati.
- 'Ahmad basyuni, altibi alshareii wamasrah aljarimati, almaktab aljamieiu alhadithi, aliaskandiriata, 1994, ta2.
- Ibin 'amir alhaji, muhamad bin muhamad, altaqrir waltahbira, (risalat almajistir), dar alkutub aleilmiati, 1403hi.
- Bkhit, mahmud warafiquhu, alwasit fi fiqh almawarithu, dar althaqafati, eaman, ta3, 2010.
- Albardisi, muhamadu, almirath walwasiatu, dar aliatihad alearabii liltibaeati, alqahirat: aldaar alqawmiat liltibaeat walnashri, 1384, 1964.
- Bin shasi, jalal aldiyn eabd allah, eaqd aljawahir althaminat fi madhhab ealam almadinati, tahqiq humayd bin muhamad lihamr, 2003, dar algharb al'iislami, bayrut.
- Albhuti, mansur bin yunus, kashaaf alqanae ean matn al'iqnaei, dar alkutub aleilmiati.
- Altiftazani, maseud, sharh altalwih ealaa altawdihi, masr.
- Aljaraydat alrasmiat aleadad (5578) tarikh 2/6/2019.

- Aljaridat alrasmia, aleadad (4864) tarikh 19/11/2007.
- Aljaridat alrasmia, aleadad (5557) tarikh 28/1/2019.
- Alhasni, 'abu bakr bin muhamad bin eabd almuman, kifayat al'akhyar fi hali ghayat aliakhtisari, tahqiq eali eabd alhamidi, dar alkhayri, dimashqa, ta1, 1994.
- Alhatabi, shams aldiyn, 'abu eabd allah muhamadu, mawahib aljalil fi sharh mukhtasar khalila, dar alfikri, 1992.
- Hmadi, nazihi, muejam almustalahati, dar alqalama, 2008, ta1.
- Haydar, ealay, darar alhukaam sharh majalat al'ahkami, taerib fahmi alhusayni, dar alkutub aleilmia, bayrut, mujalad 1.
- Alkharshi, muhamad bin eabdallah, sharh mukhtasar khalil lilkhirshi, dar alfikri.
- Dradkat, yasin, almirath fi alsharieat al'iislamiati, muasasat alrisalati, ta1, bayrut, 1980.
- Aldardir, 'ahmad bin muhamad, alsharh alsaghir ealaa 'aqrab almasalik 'iilaa madhhab al'iimam malik, dar almaearifi, masr.
- Aldisuqi, shams aldiyn muhamad earafhu, hashiat aldasuqi ealaa sharh alkabira, dar 'iihya' alkutub, alqahirati.
- Aldisuqi, muhamad bin 'ahmad bin earafaha, alsharh alkabir lilshaykh aldiridir wahashiat aldisuqi, dar alfikri.
- Abin aldihan, muhamad bin ealii bin shueayb, taqwim alnazar fi masayil khilafiat dhayieatin, tahqiq salih bin nasir, maktabat alrushdi, alsueudiati, 2001.
- Aldiun aleayniat 'iimaa taalaq bieayn min 'aeyan altarikati, sharh majalat al'ahkam aleadliati, eali haydar.
- Aldhakhirati, alqarafi, 'abu aleabaas shihab aldiyn, aldhakhiratu, tahqiq muhamad haji, dar algharb al'iislami, bayrut, 1994.
- Aldhiybani, eabd almajid, 'ahkam almawarith waltarikat walwasati, ta1, dar alkutub alwataniati, libya, 1990.
- Alrazi, zayn aldiyn 'abu eabdallah, mukhtar alsahahi, madat tarka, almaktabat aleasriati, bayrut, 1999.
- Rahmani, 'iibrahim, himayat alduyun fi alfiqh al'iislami, ta1, dar albashayir.
- Ibn rushd aljid, muhamad bin 'ahmadu, albayan waltahsil walsharh waltawjih waltaelili, dar algharb al'iislami, tahqiq muhamad haji, bayrut.
- Alzbidi, muhamad bin muhamad bin eabd alrazaaqi, taj alearusi, majmueat min almuhaqiqina, dar alhidayati, 2010.
- Alzuhayli, muhamad mustafaa, altaamin ealaa alduyun fi alfiqh al'iislami, wathayiq mutamar altaamin altakafulii al'uwal, alkuayt, 2006.
- Alzuhayli, muhamad mustafaa, alqawaeid alfiqhia watatbiqatuha fi almadhahib al'arbaeat alqaeida (87), almaktabat alshaamilat alhadithati.

- Alzuhayli, muhamad mustafaa, alwajiz fi 'usul alfiqh al'iislami, dimashqa, 1998.
- Alzuhayli, muhamad mustafaa, wasayil al'iithbat fi alsharieat al'iislamiati, maktabat dar albayan, dimashqa.
- Alzarqa, mustafaa, almadkhal 'iilaa nazariat alialtizam aleamat fi alfiqh al'iislami, ta1, 1999.
- Zidan, eabd alkrim, alwajiz fi 'usul alfiqh, muasasat alrisalati, ta7, bayrut, 1999.
- Alzilei, euthman bin eulay, tabyin alhaqayiq sharh kanz aldaqayiqi, almatbaeat alkubraa al'amiriati, bulaq, ta1, 1313hi, thuma sawaratha dar alkutub al'iislamiati.
- Alsarukhisi, muhamad bin 'ahmadu, almabsuta, dar almaerifati, bayrut, 1993.
- 'Abu sanat, 'ahmadu, alnazariaat aleamat lilmueamalati fi alsharieat al'iislamiati, dar altaalifi, 1967.
- Shafi, nadir eabd aleaziza, al'ahkam alqanuniyat liduyun almutawafiy, manshurat nahn walqanunu, aleadad 354 kanun al'awal / 2014 almawqie al'iiliktruni.
- Alshirbini, muhamad bin 'ahmada, dar alkutub aleilmiati, mughaniy almuhtaji.
- Alshirazi, 'iibrahim, altanbih fi alfiqh alshaafieayi, ta1, 2002, ealam alkutub.
- Alsaahib 'abu alqasim 'ismaeil bin eabadi, almuhit fi allughati, almuhaqaq muhamad hasan, 1994, ealim alkutub.
- Alsaawi, 'abu aleabaas 'ahmad bin muhamadi, alsharh alsaghiru, dar almaearifi.
- Sahifat albayan, 1/ 'uktubar/ 2019 almawqie al'iiliktruni www.albayan.ae.
- Alsaghir, eabd aleaziz muhamad, huquq aldaayinin fi altarikat fi daw' alsharieat al'iislamiati, alqahirati, ta1, 2016.
- Ibin abdin, muhamad 'amin, radu almuhtar ealaa aldiri almukhtar, dar alfikri, bayrut, ta2.
- Abd albaqi, eabd alfataahi, nazariat alhaq, 1957, ta2.
- Abd alhumid, muhamad muhi aldiyn, 'ahkam almawarith fi alsharieat al'iislamiati, dar 'iihya' alturath alarabii, ta2.
- Ibn alarabii, 'abu bakr muhamad bin eabd allahi, 'ahkam alqurani, tahqiq ealii albarjawi, ta2, 1967.
- Algharabili, muhamad bin qasim bin muhamad, fath alqarib almujiib fi sharh 'alfaz altaqribi, tahqiq basaam eabd alwahaab, dar abn hazma, 2005.
- Alghazali, muhamadu, alwasit fi almadhhaba, alqahirati, maktabat dar alsalami, 1417hi.
- Ibin farhun, 'iibrahim bin eulay, tabsirat alhukaami, ta1, alqahirati.
- Alfiruz abadi, majd aldiyn 'abu tahir, alqamus almuhiya, muasasat alrisalat liltibaati, bayrut, 2005.
- Qlfiumi, 'ahmad bin muhamadi, almishbah almuniri, almaktabat aleilmiati, bayrut.
- Ibn qadamat, 'abu muhamad muafaq aldiyn eabd allh bin 'ahmadu, almighniy, maktabat alqahirati, 1968.
- Ibn qadamat, eabd allh bin 'ahmadu, alkafi fi fiqh al'iimam 'ahmadu, ta1, dar alkutub aleilmiati.
- Qalaeaji, muhamad rawasi, almuejam alwasiti, 2/331-332, dar alnafayisi, ta1, 1985.

- Ibin qiam aljawziati, muhamad bin 'abi bakr, alturuq alhakmiatu, maktabat dar albayani.
- Qlkasani, eala' aldiyn 'abu bakr bin maseudin, badayie alsanayie fi tartib alsharayiea, dar alikutub aleilmiati, 1986.
- Kyrh, hasanu, almadkhal 'iilaa alqanun alnazariat aleamat lilhaqa, maktabat alnuwr, munsha'at almaearifi.
- Ibn mazah albukhari, mahmud bin 'ahmad bin eabd aleaziza, almuhit alburhaniu fi alfiqh alniemani, tahqiq eabd alkarim sami, dar alikutub aleilmiati, 2004.
- Malik, 'anas bn malik, almudawana, dar alikutub aleilmiati, ta1, 1415hi.
- Almawirdi, 'abu alhasan eali bin muhamad, alhawi alkabir, tahqiq eali muhamad mueawad waeadil 'ahmadu, dar alikutub aleilmiati, bayrut.
- Almirghinani, eali bin 'abi bakr, alhidayat fi sharh bidayat almuftadi, dar 'iihya' alurath alearabi, bayrut.
- Mislma, 'abi alhusayn bin alhajaaj alqushayri, sahih muslma, bab man tarak malaan flurithathu, hadith raqm (1619).
- Almiqdisi, baha' aldiyn eabd alrahman bin 'ahmadu, aleadat sharh aleumdati, alqahirata, dar alhadithi.
- 'Abu minshar, fatimat, 'ahkam alduyun almutaealiqat bialtarikat dirasat fiqhiat muqaranati, risalat majistir, jamieat alkhalil, 2019.
- Manshurat shabakat qanunay al'urduni, almawqie al'iiliktirunii Lawjo.net.
- Ibin manzur, jamal aldiyni, lisan alearabi, bab altaa'i, 2/199, dar sadir, birut.
- Almawsueat alfiqhiat alkuaytiati, wizarat al'awqaf alkuaytiata, dar alsalasili, alkuayti.
- Almawqie al'iilikturuniu www.youm7.com tarikh alziyarat 9/8/2021.
- Alnnwawi, 'abu zakariaa mahyaa aldiyn, rawdat altaalibin waeumdat almuftina, tahqiq zuhayr shawish, almaktab al'iislamia, bayrut, 1991.
- Alhitmi, 'ahmad bin muhamad bin eulay, tuhfat almuhtaj fi sharh alminhaj wahawashi alshurunii waleabaadi, almaktabat altijariat alkubraa, masr, 1983.